S

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

S/26695
5 November 1993
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

مجلس الأمن

مذكرة من رئيس مجلس الأمن

في الجلسة ٣٣٠٦ لمجلس الأمن، المعقودة في ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣، فيما يتعلق بنظر المجلس في البند "أمريكا الوسطى: الجهود المبذولة في سبيل السلم"، أدلى رئيس مجلس الأمن بالبيان التالي نيابة عن المجلس:

"علم مجلس الأمن، مع الشعور بالصدمة والقلق، بما حدث في الأيام الأخيرة في السلفادور من أعمال العنف التي أدت الى مصرع زعيمين لجبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني وغيرهما من أعضائها فضلا عن أحد أعضاء حزب التحالف الجمهوري الوطني. وهو يلاحظ، في هذا الصدد، أن شعبة حقوق الإنسان التابعة لبعثة مراقبي الأمم المتحدة في السلفادور قد أشارت في تقريريها الأخيرين (S/26416 و S/26033) الى ما يبدو أنه نمط من الاغتيالات ذات الدوافع السياسية، وهو تطور يكتسب قدرا أكبر من الخطورة في ضوء قرب موعد العملية الانتخابية المقبلة. والمجلس يصر على ضرورة توقف أعمال العنف هذه.

"ويرى مجلس الأمن أنه من الضروري أن تتخذ سلطات السلفادور جميع التدابير اللازمة لتقديم المسؤولين عن أعمال القتل هذه الى العدالة بغية الحيلولة دون وقوع تلك الأحداث في المستقبل. وهو يرحب بالتعاون التقني الذي تقدمه الدول الأعضاء الى السلطات السلفادورية المختصة، بناء على طلبها، لمساعدتها في التحقيق في هذه الأفعال الإجرامية.

"ويلاحظ مجلس الأمن بقلق خاص أن الأمين العام قد شدد، في تقريره عن تنفيذ توصيات لجنة تقصي الحقائق (S/26581)، على مغزى عمليات القتل التي وقعت على مدى الأشهر القليلة الماضية والتي يبدو أنها تتبع أنماطا قد تشير الى عودة ظهور الجماعات المسلحة غير القانونية، وهي الجماعات التي تقلصت أنشطتها في أعقاب توقيع اتفاقات السلم في كانون الثاني/يناير ١٩٩٢.

"وفي هذا الصدد، يحيط المجلس علما، مع الموافقة، بالقرار الذي اتخذه الأمين العام، على النحو الوارد في رسالته الى رئيس المجلس (الوثيقة S/26689)، بالإيعاز الى شعبة حقوق الإنسان التابعة للبعثة أن تتعاون مع المدعي المختص بحقوق الإنسان في السلفادور لمساعدة حكومة السلفادور على تنفيذ توصية لجنة تقصي الحقائق التي تدعو الى القيام على الفور بتحقيق واف يتناول الجماعات المسلحة غير القانونية.

"ويشدد مجلس الأمن كذلك على أهمية تنفيذ جميع أحكام اتفاقات السلم تنفيذا تاما وآنيا. وهو مازال يشعر بالقلق إزاء التأخيرات التي حدثت في عدة أمور، وهي الإلغاء التدريجي للشرطة الوطنية مع الوزع الكامل للشرطة المدنية الوطنية، وتنفيذ توصيات لجنة تقصي الحقائق، وبرامج نقل الأراضي وبرامج إعادة الإدماج الأخرى، وهي أمور أساسية لوضع إطار متين وتهيئة مناخ جديد لاحترام حقوق الإنسان في السلفادور.

"ومجلس الأمن يطلب أيضا الى جميع الأطراف مواصلة بذل جهودها من أجل جعل الانتخابات التي ستجرى في آذار/مارس ١٩٩٤ انتخابات تمثيلية وناجحة. ويقر المجلس بما أحرز من تقدم في تسجيل الآلاف من الناخبين، بيد أنه، نظرا لحالات التأخير والمشاكل التي ذكرها الأمين العام (S/26606)، فإن المجلس يطلب من الحكومة وجميع المعنيين بالأمر كفالة حصول جميع من قدموا الطلبات من الناخبين المستوفين للشروط على وثائق التصويت اللازمة في حينه. وهو يرحب بالخطوات التي اتخذها الأمين العام لتقديم المساعدة في هذه العملية عن طريق الشعبة الانتخابية التابعة للبعثة.

"ويرحب مجلس الأمن بالاتفاق الذي تم التوصل اليه بين الحكومة وجبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني بشأن ضرورة الإسراع في تنفيذ أحكام اتفاقات السلم، ولذلك فهو يحث جميع الأطراف المعنية على التعجيل بالوفاء بالتزاماتها بموجب تلك الاتفاقات قبل بدء الحملة الانتخابية. وهو يتوقع السماح للبعثة بالاضطلاع على نحو تام بولاية التحقق المسندة اليها دون أية عوائق. وسيواصل المجلس متابعة التطورات في السلفادور باهتمام شديد".

- - - - -